



نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الاثنين
التاريخ:	٢٥-١-٢٠٢١

صاحب السمو يصدر أمراً أميرياً بتعيين صباح الخالد رئيساً للوزراء ويكلفه بترشيح أعضاء التشكيلة الجديدة

الخالـد: خارطة الحكومة القادمة بالتشاور مع النواب



صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد مستقبلاً سمو الشيخ صباح الخالد

التقليدية، التي جانب قبول استقالة الحكومة في وقت قياسي أيضاً، فإن المجتمع ينتظر التماثل في إعلان التشكيل الجديد ليكون في وقت مناسب وعدم التأخر، حرصاً على استئناف جلسات مجلس الأمة ودعمًا للمؤشرات الإيجابية الرسمية التي توجي بل تؤكد أن ما يدور حول حل مجلس الأمة إشاعة.

ورداً على سؤال حول ما يتردد حول نجاح الحكومة في تقليل عدد المعارضة البرلمانية إلى 7 فقط، أجابت المصادر: قد تكون نجحت، أو دعونا ننتظر مزيداً من التوقعات على البيان الصادر من النواب الـ 7 والمتضمن ان محاور استجواب رئيس الوزراء ما زالت قائمة، ما قد يدل على توجه لتقديم استجواب آخر. وكشفت المصادر عن نجاح الحكومة في تحقيق تقارب حكومي - نيابي في أغلب القضايا المطروحة والتي منها: تعديل قانون الانتخابات

مريم بندي

أصدر صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، أمراً أميرياً بتعيين سمو الشيخ صباح الخالد رئيساً لمجلس الوزراء، وتكليفه بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة. وأعرب الخالد عن اعتزازه وتقديره للثقة السامية بتعيينه رئيساً للوزراء، وبيّن أن تحديد خارطة طريق للحكومة المقبلة أساسها التعاون مع مجلس الأمة، وبالتشاور مع النواب والمختصين من الكفاءات الوطنية، وأعلن الخالد عن سعيه الحثيث لتقريب وجهات النظر مع النواب قبل إعلان التشكيل الوزاري إلى جانب التنسيق معهم لتحديد الأولويات التشريعية التي على رأسها مكافحة الفساد. وقال سموه: «مستمررون في مكافحة الفساد وأقرار تشريعات الانتخابات البرلمانية والإعلامية». وقالت مصادر خاصة لـ «الأخبار» إنه يصدر الأمر الأميري في أول يوم عمل بعد إجراء المشاورات

التركيبة السكانية، ومواصلة تطبيق الإحلال، ووقف تعيين الوافدين في الحكومة وغيرها من مشروعات القوانين ذات الأولوية الحكومية.

أي خلاف، وعدم الرجعية في تطبيق قانون المساء وتعديل النص الذي كل من يدان وليس كل من أدين، وتنفيذ قانون

ومشاريع قوانين مدينة الحرير، وإقامة الأجناب والمرور، ومحاربة الفساد والمفسدين، والاحتكام إلى اللائحة والدستور لحسم

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٥-١-٢٠٢١	١	١٦٠٧٥

كثرة الأزمات وتغيير الحكومات وراء الزهد في المنصب

«الوزير» في الكويت.. وظيفة طاردة

وزير بالصدفة

هل من الممكن أن تصبح وزيراً بالصدفة؟ نعم ممكن وهذا ما حدث ولا نستغرباً. حدث ذلك فعلاً أنهم يريدون شخصية لدخول الوزارة ولكن تم الاتصال بشخصية أخرى تتشابه معها الاسم، فطلب وزيراً وكانت المفاجأة أنه صار لدينا وزير بالصدفة لأنهم اخطأوا برقم التلفون!

خلاص اكتفينا

حادثة أخرى، تم الاتصال بأحد الشخصيات ليدخل ضمن التشكيل الوزاري الجديد، ولكن عندما وصل إلى مقر الاجتماع ابلغوه «سكراً اكتفينا بالوزراء» ورجع ولم يدخل ضمن التشكيل الوزاري.

المعتوق أول وزير يقال برسرهم

يعتبر وزير الأوقاف عبدالله المعتوق أول وزير يصدر مرسوم (بالته) اعفائه لأنه كان يريد أن يصعد منصة الاستجواب التي قدم له، لكن اطرأ حادثة لم توافق على صعوده المنصة ليبر على النواب، وطلبوا منه تقديم الاستقالة لكنه رفض، فتم اللجوء إلى إصدار مرسوم بإقالته من منصبه.

استقالوا من المنصة

هناك وزيران قدما استقالتهما من على منصة الاستجواب داخل المجلس وعلى الهواء مباشرة بعد انتهاء الاستجواب هما وزير المالية مصطفى الشمالي ووزير الإسكان جنان بن شهري.

استقالة مسببة

قدمت الدكتورة معصومة المبارك استقالته مسببة بعد الحريق الذي تعرضت له إحدى الغرف في مستشفى الجهراء مما دفعها إلى تحمل المسؤولية السياسية والتاريخية وتقديم استقالتها من منصبها، وجمحت استقالته المكتوبة بخط اليد يوم الجمعة وقدمتها لرئيس الحكومة في المطار أثناء استقباله ضيفاً، ولا رفاً تذكر موقعها مشرف.



بعد عودة الحياة السياسية وإجراء انتخابات مجلس الأمة استقطعت القوى السياسية أن تعرض قوتها بالطلب لتعيين 8 وزراء منخّبين في الحكومة الجديدة، التي كان ستم تشكيلها آنذاك برئاسة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله، طلع الله ثراه، في مسعى من المعارضة أن تكون لها الأغلبية في مجلس الوزراء، لكن هذا المطلب تم رفضه، وبعد مفاوضات تم التوصل إلى اختيار 6 نواب منخّبين كوزراء ضمن التشكيل الحكومي وهم:

- 1- المرحوم الدكتور أحمد الربيعي، وزير التربية.
 - 2- شماري العنجري، وزير العدل.
 - 3- جمعان العازمي، وزير الأوقاف.
 - 4- الدكتور عبدالله الهاجر، وزير التجارة.
 - 5- علي البعيني، وزير النفط.
 - 6- جاسم العون، وزير الشؤون.
- وهذه هي الحالة الوحيدة التي بلغ فيها توزير 6 وزراء من النواب ولم تتكرر منذ عام 1992!

وزراء تركوا زميلهم على منصة الاستجواب

ما زالت أتذكر الموقف عندما كان أحد الوزراء على منصة الاستجواب يدافع عن نفسه في مجلس الأمة لفتت نظري مغارة 3 وزراء قاعة المجلس، فتمت بتأجيلهم حتى فرجت بأنهم غادروا مبنى المجلس، وطلبت من مسؤّر «القبس» أن يتبعهم من بعيد حتى وجدت أنهم عبروا الشارع باتجاه البحر ووصلوا إلى «النفعة»، فكانت صورة للوزراء، بشؤون الهواء، على البحر، وتركوا زميلهم الوزير على المنصة يدافع بلا سند، فسقط الوزير بعد الاستجواب.

في قاعة عبدالله السالم بالمجلس، وقدمت استقالتها من فوق منصة الاستجواب، لكن لأسف أيضاً خضع اختيار المعنصر المنصاتي لدخول الحكومة معيار المحاصصة أو الطائفية أو العائلية، وهذا أمر مؤسف، خاصة أن لدينا كفاءات نسائية وطنية من مختلف التخصصات، ولكن لم نسلط الضوء عليهن.

ظاهرة لن تتكرر

لكن الحدث الأكبر كان في مجلس 1992

وزير بدرجة موظف

أي نوع من الوزراء نريد؟ وزراء يملكون الشجاعة والقوة ويتخذون القرارات الصعبة ويلتزمون بالقانون ويتصدون للمفساد، ويجلبون الفاسدين إلى النيابة العامة ولا يلتفتون للأوساط من أصحاب النفوذ. أ نريد وزراء، ولكن بدرجة كبير للموظفين لا يتخذ القرارات ويتصدى للمفساد ويمرر المعاملات للنواب حفاظاً على كرسية ولكي يتجنب الاستجواب!

يقول أحد الشخصيات رفضت دخول الحكومة وزيراً، لسنتين، أولاً إن معدل عمر الوزير في الحكومة 14 شهراً أو شهر كما في الحكومة الأخيرة، التي قدمت استقالتها خلال يناير الجاري، والأسر الثاني «المهيلة» التي تعرض له الوزير ولا يستطيع أن يرد أو يتصدى، لأنه مرتبط بيقم وتعاليم مجلس الوزراء «لا ترد ولا تصعد».

وزراء المحاصصة

ومن بين التساؤلات المشروعة هل نظام المحاصصة التي تطبقها في كل تشكيل حكومي بيان نخار من كل قبيلة وكل طائفة أو تيار ديني وزيراً، نحتجت في حفل الاستقبال السياسي للحكومة؟ وهل الوزراء الذين عينوا واخبروا وفق نظام «المحاصصة» قادرون على تنفيذ خطة التنمية وتطوير العمل بالوزارات؟ أم إن الهدف من اختيارهم ليكونوا دروعاً بشرية يحمون الحكومة ورئيس الوزراء في الاستجوابات فقط، بسبب نفوذهم بين النواب، كل حسب قبيلته وتجاربه الديني والعائلي؟

أم إن دور الوزير الذي تم تعيينه على نظام «المحاصصة» هو القيام بدور حماية السلام واحواء النواب والمحت عن مطالبهم وتمير معاملاتهم على حساب الفانون والنظام الأساسي وبالعام بتعيين اقارب النواب والاصحاب والاصار بلجوزات على حساب الموظفين الذين يعملون بسج وملتزمين بالعمل ولا يلجؤون إلى الوساطة لتل حقوقهم.

الوزراء المحلون

● لكن ماذا بشأن الوزراء الذين يتم تعيينهم من النواب وفق متطلبات الدستور «المحلين»؟ نجدهم يمتخرون بتطبيق نظام التعيينات «المراشومية» خاصة إذا كان من الفاتح الأديمية في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها الوزير الخائب المحلل، ولذلك يسعى إلى خرق الفانون بتعيينهم في المناصب القيادية بالوزارات التي يظل لها، وهناك الف مثال على هذه التجاوزات الأديمية، والحكومة لا تحرك لوقف هذه التجاوزات من قبل وزير عضو في مجلس الوزراء؟

توزير المرأة

يبدو أن هناك إشكالية في اختيار

مخالف للدستور

يقول أحد الرشحين لدخول الوزارة طلبوني للمشاركة في الحكومة كوزير، فأديت اعتراري عن المشاركة، قلت لهم أنا مشغول ولدي التزامات، ولكنهم أصروا لكي أقبل دخول الوزارة، ففكرت لهم بعض الأمور الشخصية العائلية، وهنا ثقبوا اعتراري لكن الحقيقة أنني كنت مخرجاً في كشف السين الحقيقي لرفضي قبول الوزارة، لأن شرطاً أساسياً لدخول الوزارة لا ينطبق على ويخالف أحد نصوص الدستور الكويتي في تعيين الوزراء!

حسين عبدالرحمن

مع تكليف سمو الشيخ صباح الخالد أمير بإعادة تشكيل الحكومة الجديدة، انصب حديث «الديرة» حول الشخصيات التي ستقبل بتولي منصب وزير في الحكومة المقبلة ويبدو أن منصب الوزير لم يعد مغرباً في السنوات الأخيرة، بعدما اشترك عدد من الوزراء للمقربين منهم بأن الحكومة تتخلى عنهم في أول أزمة بين السلطين الشرعية والتنفيذية أو استجواب مقدم من نائب، ويروي أحد الوزراء قائلًا: «إن الاستجواب الذي قدم بقضي، اعتقدت فيه على نفسي ولم أجد من رعاتي الوزراء أي دعم سوى كلمات تصميبة لا تقيد، ولم يتحركوا لمساندتي بين النواب من موقف باقي النواب من الاستجواب وتركوني وحيداً!»

المعارضة دخلت الحكومة ب6 وزراء منخّبين.. ظاهرة لن تتكرر!

أي وزراء نريد: أهل الثقة أم أهل الخبرة؟!

هل نريد وزراء دروعاً بشرية تحمي الحكومة في معاركها؟!

هل حقّق وزراء «المحاصصة» الاستقرار السياسي للحكومة؟!

تأكيدات على أن محاور الاستجواب الثلاثي للخالد مازالت قائمة

حائط نيابي امام «تحصين» رئيس الوزراء

| كتب وليد الهولان |

مهمة، مدخلها المصالحة الوطنية». وأكد النائب الدكتور عبدالكريم الكندري أنه «مرفوض رفضاً قاطعاً تحصين رئيس الوزراء، وتعديل الدستور من طرف الحكومة لتقليص الحريات وتقويض الأدوات النيابية، والتهديد بحل المجلس إن استخدم النواب أدواتهم الرقابية». من جهته، دعا النائب يوسف الغريب سمو رئيس مجلس الوزراء، إلى أن «يكون اختيار الوزراء على مبدأ الكفاءة والقدرة على تحمل مسؤولياتهم السياسية أمام مجلس الأمة، وأن يكون هناك وعي حكومي بمخرجات الشعب الذي أخرج مجلساً يقع على عاتقه الكثير من المطالب الشعبية، متمنياً أن يكون هناك عمل دؤوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للنهوض بالوطن والمواطن. وتعهد بالحفاظ على مطالب الشعب ومصالحه وأمواله والقيام بأعماله».

وقال النائب الدكتور خالد العنزي إن «أمام رئيس الوزراء المكلف استحقاقات، تمثل خارطة طريق للمرحلة المقبلة لن نقبل بالنزول عن أي منها، وهي اختيار حكومة كفاءات قادرة على تحمل مسؤولياتها، وبرنامج عمل حكومي واضح المعالم وفق خطة زمنية تلبي طموحات الشعب الكويتي، وقضايا المصالحة الوطنية الشاملة والعفو وقوانين الحريات والانتخاب».

الصقبي: أفترض استعداد الخالد لتبني قضايا وتشريعات وطنية مهمة مدخلها المصالحة الوطنية

الكندري: مرفوض قطعاً تعديل الدستور لتقليص الحريات وتقويض الأدوات النيابية

الغريب: اختيار الوزراء بمبدأ الكفاءة والقدرة على تحمل مسؤولياتهم السياسية أمام مجلس الأمة

العنزي: أمام الخالد استحقاقات تُمثل خارطة طريق لن نقبل بالتنازل عنها

الخليفة وأبو صليب وفارس العتيبي يؤيدون بيان السبعة

وأكد النائب الدكتور عبدالعزيز الصقبي أنه «بعد تكليف الخالد، أفترض أن خارطة التعاون المقبلة اتضحت، وأفترض استعداده لتبني قضايا وتشريعات وطنية

النائب مرزوق الخليفة اسمه للنواب السبعة في البيان. وقال النائب فارس العتيبي إن «أي اتفاق بتحسين رئيس الوزراء لا يمثلني، ولا يمكن القبول به، وأؤيد بيان النواب».

مع تكليف سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، بتشكيل الحكومة الجديدة، سارع 7 نواب لتشكيل جدار رفض، لأي اتفاق لتحسينه من المساءلة السياسية، مؤكداً أن محاور مساءلة الخالد التي قدمت له أوائل هذا الشهر لا تزال قائمة. وأصدر النواب محمد المطير والدكتور عبدالكريم عبدالله الكندري والدكتور بدر الداوم وفارس السويط ومبارك الحجرف وخالد العتيبي وشعيب الموزيري، بياناً أكدوا فيه أنه «انطلاقاً من المسؤولية السياسية، والتزاماً بقسمنا الدستوري، وحفظاً للأمانة، فإننا نعلن... رفضنا التام والقاطع لأي اتفاق بتحسين رئيس مجلس الوزراء من المساءلة السياسية، أو الرقابة الشعبية، ونؤكد أن محاور الاستجواب، الذي قدمه النواب خالد محمد العتيبي وفارس السعيد والسويط والدكتور بدر زايد الداوم، وتم تأييده بشكل غير مسبق وتاريخي في خلال ساعات قليلة من قبل 38 نائباً مازالت قائمة». وانضم النائب سعود أبو صليب إلى رافضي تحصين رئيس الوزراء، وقال «مرفوض نهائياً تحصين رئيس مجلس الوزراء، فدستورياً لا يوجد مادة تحصن الرئيس أو وزراءه، ومن يقبل بالمنصب عليه مواجهة الأمة عبر ممثلها»، معلناً عن تأييده لبيان النواب السبعة. فيما أضاف

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-١-٢٥	٦	١٥٠٧٤

بالتعاون مع الإدارة العامة للتحقيقات

«الداخلية» تطلق خدمة الاستفسار عن القضايا على موقع الوزارة الإلكتروني

عبدالله فنيص - مبارك التنيب

خطوات الإستفسار عن القضايا على موقع الوزارة الإلكتروني

1- الدخول على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية www.moi.gov.kw والضغط على «بهمنا رأيك»

أعلنت وزارة الداخلية أن الإدارة العامة لتنظيم المعلومات بالتنسيق والتعاون مع الإدارة العامة للتحقيقات أطلقت خدمة الاستفسار عن القضايا المسجلة على المواطنين والمقيمين لدى الإدارة العامة للتحقيقات على موقع وزارة الداخلية الإلكتروني، وذلك كالتالي:

- 1- الدخول على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية www.moi.gov.kw
- 2- الضغط على «بهمنا رأيك».
- 3- اختيار الإدارة العامة للتحقيقات واستكمال باقي الإجراءات.

موقع خدمة الاستفسار عن القضايا للمواطنين والمقيمين

وزارة الداخلية وتوفير الوقت والجهد وسرعة الإنجاز على المراجعين من المواطنين والمقيمين. وكذلك حرصا من وزارة الداخلية على السماح لكل المواطنين والمقيمين بالدخول على موقع وزارة الداخلية والاستعلام عن القضايا المسجلة بالإدارة العامة للتحقيقات دون مشقة الذهاب ومراجعة الإدارة.

وبحسب بيان صادر عن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية، فإن هذه الخطوة تأتي في إطار التحول الرقمي لجميع الخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية، واستكمالاً لما تم إنجازه من خدمات لتبسيط الإجراءات التي تخدم كل قطاعات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٥-١-٢٠٢١	٢٠	١٦٠٧٥

«الإدارية» اعتبرت خفض درجات القبول نيلاً من مبدأ الشفافية والحياد

إلغاء تعيين 250 محامياً في «الفتوى والتشريع»

| كتب أحمد لازم |



غياب الحياد يثير مخاوف
من تسلسل ممارسات تجافي
المشروعية

سلطة وضع الحد الأدنى
للنجاح لا يفلت الجهة الإدارية
من الرقابة القضائية

وأضافت المحكمة في حيثياتها «ما من ريب في أن الجهة الإدارية تتمتع -ابتداءً- بسلطة تقديرية واسعة في وضع الحد الأدنى للنجاح في الاختبار التحريري، إلا أن ذلك لا يفلتها من الرقابة القضائية، إذا ما امتدت إليه يدها بالتعديل، بعد تمام تأدية المتقدمين للاختبار، لئلا يكون ذلك سبباً لفتح أبواب تفوح منها رائحة المحسوبية السياسية أو الاجتماعية الكريهة، إذ يتعين على الجهة الإدارية مراعاة توافر الشروط العامة التي وضعتها لجميع المرشحين، قبل أن يتقدم أي منهم لحضور المقابلة الشخصية التي تجريها لجن الاختيار».

واستطردت المحكمة «فإذا ما سمحت بحضورها لعدد من المرشحين، رغم تدني مستواهم العلمي وفقدانهم القدرة على التحصيل، فإن القرارات الصادرة بالتعيين لا تكون مشوبة بعيب في التقدير، وإنما بعيب مخالفة القانون لعدم تنقية قوائم المرشحين، واستبعاد من لا تتوافر فيه الاشتراطات التي أفصحت الجهة الإدارية عنها».

درجات القبول «ينال من مبدأ الشفافية والحياد الذي يثير غيابه المخاوف من تسلسل ممارسات تجافي المشروعية، و أن ذلك الإجراء يشير بقوة إلى رغبة الجهة الإدارية في محاباة بعض المتقدمين، ممن أخفقوا في اجتياز الاختبار التحريري، والأخذ بأيديهم -دون وجه حق- إلى ناصية المقابلة الشخصية لمزاحمة أولئك الذين اجتازوا الاختبار التحريري حقاً وصدقاً».

وأكد أن الثابت من تقرير لجنة التحقيق المشار إليه، ظهور اسم المتقدم ورقمه المدني على ورقة الإجابة أمام المصحح، الأمر الذي اعتبرته اللجنة -والمحكمة تؤيدها في ذلك- مخالفاً للأسلوب المتبع في نظام الاختبارات، وهو السرية، من خلال عدم ظهور البيانات، بل إن الأمر لم يقف عند هذا الحد، وإنما تجاوزه إلى قبول بعض ممن لما اجتازوا الاختبار التحريري بحده الأدنى (12) درجة، وعدم قبول بعض المتميزين علمياً ممن اجتازوا الاختبار التحريري بتفوق، وحصلوا على أعلى الدرجات.

ألغت المحكمة الإدارية، أمس، تعيين 250 محامياً في إدارة الفتوى والتشريع، واعتبرت تعيينهم مخالفاً للقانون، بعدما تم خفض درجات الاختبار التحريري من 12 إلى 10 درجات.

وذكر المدعي في دعواه أنه تقدم بطلب تعيينه بالتوظيفة، بعد أن اجتاز الاختبار التحريري والمقابلة الشخصية، إلا أنه فوجئ بعدم إدراج اسمه في كشوف المقبولين وتعيين من هم أقل منه في الكفاءة والمعدل الجامعي، فتظلم من القرارات الإدارية الصادرة من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بالتعيين، إلا أنه لم يتلق رداً، ولما كانت القرارات مخالفة للدستور والقوانين واللوائح، ومشوبة بعيب إساءة استعمال السلطة والانحراف بها، لإخلالها بمبدأ تكافؤ الفرص وافتقارها لضوابط العدالة والمساواة، الأمر الذي حدا المدعي إلى رفع دعواه.

واعتبر حكم المحكمة أن قيام الإدارة بإرسال كتاب إلى معهد الكويت للقضاء، يفيد بخص

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٥-١-٢٠٢١	٥	١٥٠٧٤



تأييد براءة طبيب تجميل من هتك عرض

مبارك التيب

محكمة الاستئناف قد قضت بوقت سابق ببراءة طبيب مشهور في التجميل من هتك عرض المجني عليها وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من حبس المتهم خمس سنوات وكفالة 5000 دينار لوقف النفاذ، والقضاء مجددا ببراءة المتهم عما نسب اليه من اتهام.

قضت محكمة التمييز برئاسة المستشار سلطان بورسلي برفض طعن النيابة العامة وتأييد حكم براءة طبيب تجميل مشهور من هتك عرض مراجعة في عيادته. وكانت

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٥-١-٢٠٢١	٢٠	١٦٠٧٥

قاتل حفيدة القذافي إلى «الجنايات»

حضور الشرطة قدم المتهم لهم الهاتف المحمول الخاص بالمجني عليها مخرجاً إياه من بين طيات ملبسه. وقالت (دس) ليبية الجنسية، وأحد الشهود في القضية، إنها صديقة مقربة للمجني عليها، وأن الضحية والمتهم كانا على خلاف دائم بسبب رفضه الزواج منها رغم إلحاحها لوجود علاقة بينهما.

واستمعت النيابة لأقوال صاحب كراج بالعقار، الذي أكد في شهادته أنه تنامى إلى سمعه صوت شجار المتهم والمجني عليها لم يتبين مضمونه لتحدثهما باللهجة اللبية، وقد تبين قول المجني عليها لكلمة (ليه) مرات عدة، حتى انقطع صوتهما ثم فوجئ بعد مرور 15 دقيقة بالمتهم يهرول إليه مخبراً إياه بانتحار المجني عليها، وأضاف أنه عند

السابع بإحدى الشقق بالتجمع الخامس (شرق القاهرة) التي استأجرها لإقامتها، وذلك على إثر خلاف دب بينهما لإلحاحها المستمر على طلبها الزواج منه، فأسقطها عمداً قاصداً من ذلك قتلها، فسقطت جثة هامدة. وجاء بتقرير الصفة التشريحية أن المجني عليها ارتطمت بالأرض فألقت بها إصابات بالغة أودت بحياتها على الفور.

أحالت النيابة العامة المصرية قاتل حفيدة ونيس القذافي، آخر رئيس وزراء ليبيا في عهد الملكية، إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل العمد للمجني عليها ريتاج محسن ونيس القذافي. وجاء بأمر الإحالة أن المتهم قتل المجني عليها ريتاج محسن ونيس القذافي عمداً، وأنه قام بدفعها من أعلى شرفة غرفة النوم الكائنة بالطابق

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٥-١-٢٠٢١	٢١	١٥٠٧٤



وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعان إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٢/١١ - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لقرار المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٨/٩٠ ببيع/٣ المرفوعة من: مى مناحي عبدالحسن المبارك.

ضد: ١- عبدالحسن مناحي عبدالحسن المبارك، ٢- محمد مناحي عبدالحسن المبارك، ٣- فيصل مناحي عبدالحسن المبارك، ٤- أحمد مناحي عبدالحسن المبارك، ٥- وروثة المرحوم/ ناصر مناحي عبدالحسن المبارك وهم وصية وأجابه وهم ٦- نورية ناصر هده العازمي بسفنها وصية على قصر المرحوم/ ناصر وهم

٧- طارق مناحي عبدالحسن المبارك
٨- مطر مناحي عبدالحسن المبارك
٩- نوره مناحي عبدالحسن المبارك
١٠- مها مناحي عبدالحسن المبارك
١١- مثال مناحي عبدالحسن المبارك
١٢- وكيل وزارة العدل المساعد لشؤون التسجيل العقاري والتوثيق بسفنها
١٣- شركة الانماء العقارية.

(سالم - عبدالله - محمد)
ناصر ناصر مناحي عبدالحسن المبارك
ج - بدر ناصر مناحي عبدالحسن المبارك
ح - هديل ناصر مناحي عبدالحسن المبارك
ح - عبير ناصر مناحي عبدالحسن المبارك
خ - غدوير ناصر مناحي عبدالحسن المبارك
٦- خالد مناحي عبدالحسن المبارك

أولاً أوصاف العقار: (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

- ١- عقار الوثيقة رقم ٢٠٠١/٣٣٩ بمنطقة سلوى قسيمة رقم ٣٧٤ من المخطط رقم م/٣٣٧٨/٣ قطعة رقم ٥ ومساحتها ٣٥٠٠ يمتن أساسي قدره ٢٧٤٥٠ د.ك.
- ٢- عقار الوثيقة رقم ١٩٨٧/١٣٩٢ بمنطقة جليب الشيوخ ويمثل القسيمان ١،٢ من المخطط رقم م/٣١٥٠/٣ قطعة رقم ١٢ ومساحتها ٢٦٦٦٠ والقسمة رقم ٢ ومساحتها ٣٤٤٠ يمتن أساسي قدره ٢٦٧٣٠٠ دينار كويتي
- ٣- عقار الوثيقة رقم ١٩٨٢/٩٥٥١ بمنطقة جليب الشيوخ قسيمة رقم ٣٢٠ من المخطط رقم م/٢٩٤٨ ومساحتها ٣٤٠٠ يمتن أساسي قدره ١٠١٢٥٠٠ دينار كويتي.
- ٤- عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٢/١٧٠٨٦ بمنطقة أبو حليفة قسيمة ١١ قطعة رقم ٩ ومساحتها ٣٦٩٦ يمتن أساسي قدره ٧٢٩٠٠٠ د.ك.
- ٥- عقار الوثيقة رقم ٢٠١٤/٤٣٤٤ بمنطقة الهويه قسيمة رقم ٣٢٩ قطعة رقم ٧ من المخطط رقم م/٣٦٩٦ ومساحتها ٣٦٩٦ يمتن أساسي مقداره ٨٥٠٠٠ دينار كويتي.
- ٦- عقار الوثيقة رقم ٢٠٠٧/٥١٩٤ بمنطقة حوي قسيمة رقم ٧ قطعة رقم ٩٢ ومساحتها ٣٦٦١ يمتن أساسي قدره ٢٤٣٠٠٠ دينار كويتي.

المعاينات

بجلسة ٢٠١٨/١٢/١٦ تم الانتقال إلى العقارات الكائن في منطقة حوي وسلوى وذلك لعابنتهم العقارات موضوع النزاع على الطبيعة بحضور وإرشاد المستشارف ومعاونة السيد خبير الداية بالإدارة وتمت المعاينة على النحو التالي:

- ١- العقار الأول الكائن بمنطقة سلوى - قطعة ٥ - شارع ١٠ - منزل رقم ٢٠ - قسيمة رقم ٢٢٢ - الرقم الاتي ٩١٦٧٥٢٩ عبارة عن منزل سكني وتبلغ مساحة العين ٣١٠٠٠ بالوثيقة رقم ١٩٨٨/٤٥٨٢ لم يتم معاينتها من الداخل وقدم المستشارف مخطط العين تم الاطلاع عليه وإعادة للمستأنف مكون من سرداب وارضى واول والثاني وملحق وتقع على شارع وسكة ومساحة خلفية بها حديقة مرصحة وتبلغ مساحتها ٣٦٢٥. الدور الارضي مكون جزئين: الجزء الاول مكون من ٦ غرف و٤ حمامات ومطبخ وصالة والجزء الثاني مكون من غرفتين وحمامين ودواينة ومقطع والدور الاول الثاني، كل دور مكون من جزئين وكل جزء مطابق للجزء الاول بالدور الارضي ويوجد مداخلين للمنتزل كل مدخل به مصعد وسلم ويبلغ الاجمالي عدد ٢٢ مصعد و٢ سلم وفاد المستشارف ان مسغل العين من كل من المستشارف ضد الثالث والرابع وورثة المستشارف ضد السادس ولا يوجد ريع
- ٢- عقار الثاني الكائن بمنطقة أبو حليفة - قطعة ١ - شارع ٦ - قسيمة رقم ١١ - عمارة رقم ١٤ - الرقم الاتي ٩٠٨٥٤٦٨ عبارة عن عمارة استثمارية قديمة وتقع على شارع وسكة وتبلغ مساحة العين ٣٦٩٦ بالوثيقة رقم ٢٠٠٢/١٧٠٨٩ لم يتم معاينة بداخل وحسب افاد المستشارف مكون من سرداب (مخزن) والارضى به عدد ٢ ملحق (صالة وغرفة ومطبخ وحمام) ومحل والادوار من الاول الى الخامس كل دور مكون من ٤ شقة (الشقة مكونة من صالة وغرفة ومطبخ وحمام وبلوكونة) والدور السادس مكون من شقتين (الشقة مكونة من صالة وغرفة ومطبخ وحمام وبلوكونة) وعليه يكون اجمالي عدد الشقق ٢٢ وملحقين والعمارة بها ١ سلم و١ مصعد. وقد افاد المستشارف ان الربع العقار ٤،٩٠٠ د.ك شهريا.
- ٣- العقار الثالث الكائن بمنطقة الهويه - قطعة ٣ - شارع ٣٢١ - قسيمة رقم ٣٢٩ - عمارة ٢٧ - الرقم الاتي ٩٢٧٢١١٩ عبارة عن عمارة استثمارية وتقع على شارع في ساحة جانبية وتبلغ مساحة العين ٣١٧٠ بالوثيقة رقم ٢٠١٤/٤٣٤٤ وعليه يكون اجمالي عدد الشقق ٢٤ والعمارة بها ١ سلم و٢ مصعد، وافاد المستشارف ان الربع العقار ٦،٣٠٠ د.ك شهريا.
- ٤- العقار الرابع الكائن بمنطقة جليب الشيوخ - قطعة ١ (٩٠٨٧ سابقا) - شارع عبدالله مطلق السليم - قسيمة رقم ١٤٠ - ب - مجمع البراك - الرقم الاتي ٩٠٧٢٦٠٦ - قسيمة رقم ٤٠٠ عبارة عن مجمع تجاري قديمة وتقع على شارعين (زاوية) وسكة خلفية وتبلغ مساحة العين ٣٨٥٥ للقسمة رقم ١٤٠ و ٣٥٧٠ للقسمة رقم ٤٠٠ بالوثيقة رقم ١٩٨١/٢٤٩٤ مكون من سرداب ٣٦ محل والارضى ٣٩ محل والميزانين ٣٠ محل واول ١٢ مكتب وثاني ١٢ مكتب والجمع به ٢ سلم و٢ مصعد، وقسيمة رقم ٤٠٠ عبارة عن مواقف امامية للمجمع، وافاد المستشارف ان الربع العقار ٢٧،٩٢٠ د.ك شهريا وأن مكتب بالدور الميزانين مستقل مصلي.
- ٥- العقار الخامس الكائن بمنطقة جليب الشيوخ - قطعة ١ (٩٠٨٧ سابقا) - شارع ٩٠ - قسيمة رقم ٢٠١٢ - ب - مجمع الروضة التجاري الرقم الاتي ٩٢٠٤٤٥٨ - قسيمة رقم ١٢ عبارة عن مجمع تجاري وتقع على شارع واحد وساحة امامية وسكة خلفية وتبلغ مساحة العين ٣١٩٠ للقسمة رقم ٢ أو ٣٤٤٠ للقسمة رقم ٢ بالوثيقة رقم ١٩٨٧/١٣٩٢ مكون من سرداب ٢٩ محل والارضى ٢٩ محل والميزانين ٢٤ محل واول ١٠ مكتب وثاني ١٥ مكتب والجمع به ٢ سلم و٢ مصعد، وقسيمة رقم ٢ عبارة عن مواقف امامية للمجمع، وافاد المستشارف ان الربع العقار ٢٠،٧٣٥ د.ك شهريا.
- ٦- العقار السادس الكائن بمنطقة جليب الشيوخ - قطعة ٢ - شارع ١٤٢ - قسيمة رقم ٣٢٠ - الرقم الاتي ٩٠٧٠٢٤٧ عبارة عن عمارة استثمارية قديمة وتقع على شارع وسكة خلفية وتبلغ مساحة العين ٣١٠٤٨ بالوثيقة رقم ١٩٨٢/٥٥١ تنود اللجنة عن وجود جدول صادر من بلدية الكويت يفيد أن مساحتها ٣١٠٣٤ لم يتم معاينة بداخل وحسب افاد المستشارف مكون من الارضى بها عدد ٤ ملحق (عدد ٢ ملحق عبارة عن استديو وعدد ٢ ملحق عبارة عن صالة و٢ غرفة وصالة ومطبخ وحمام) ومحل غير مستغل والادوار من الاول الى السادس كل دور مكون من ٤ شقة (عدد ٢ شقة امامية مكونة من صالة وغرفتين ومطبخ وحمام - وعدد ٢ شقة الخلفية مكونة صالة وغرفة ومطبخ وحمام) والعمارة بها ١ سلم و١ مصعد، افاد المستشارف ان الربع العقار ٣،٩٥٥ د.ك شهريا.

ثانياً: شروط المَزايد:

أولاً : يبدأ المزايد بتمن أساسي قرنين كل العقار ويشترط للمشاركة في المزايد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمده والمصرفات ورسم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمده عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسخ المزايد عليه الا إذا تقدم في هذا الجلسة من يقبل الشراء عن زيادة العشر مسحوباً بإيداع كامل ثمن المزايد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يتم المزايد الاول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعدد تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مسحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما يتنقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزايد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومسرفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وآتاعب الحمامة والخبرة ومسرفات الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية. سابعاً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرون لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسؤولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزايد انه عاين العقار معاينة ثافية للجهة.

١- ينشر هذا الاعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزايد قابل للاستئناف خلال سبعة ايام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنس الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه: (إذا كان من لزعت ملكيته ساكناً في العقار يقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الخراس عليه المزايد بتحرير عقد ايجار لصالحه بآجرة المثل.. ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزايد على القسام أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخصاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-١-٢٥	٤	١٧٠٠٧



وفيات

الوفيات

- سعود فهد محمد خزيم السهلي، 21 عاماً، (شيع)، تلفون: 99950041
- عباس يوسف علي بوعباس، 83 عاماً، (شيع)، تلفون: 66004888، 99067490، 55221991
- فهد باسل فهد الخرجي، 16 عاماً، (شيع)، تلفون: 99800123
- شريفة فهد عبدالكريم السعد، أرملة/ زيد خلف السعد، 80 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99730598، 99061641، 99224881
- جاسم محمد علي الحداد، 75 عاماً، (شيع)، تلفون: 67613336

«إنَّا لله وإنا إليه راجعون»